

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة:

أولاً: المقدمة:

تعدُّ ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الموضوعات المهمة التي نالت اهتمام عدد كبير من المسؤولين والمختصين، ولا سيما ما أحدثته من آثار واضحة سواء أكان ذلك على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي أو الديموغرافي في المجتمع الذي بدأت فيه وانتهت إليه هذه الظاهرة. كما أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تعدُّ ظاهرة عالمية، أي لا تقتصر على منطقة معينة دون غيرها من مناطق المعمورة، وتعدُّ ظاهرة معقدة بطبيعتها وأشكالها ونتائجها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية أيضاً.

ولقد بدأت هذه الظاهرة تتعدى كل الحدود الوطنية الدولية من حيث اتساع وتزايد أعداد المقبلين عليها، حيث إن بيئة المهاجرين بيئة طاردة يقابلها في ذلك استقرار ونمو اقتصادي متطور في دول كانت ولا تزال تشكل مناطق جذب لتيارات الهجرة، مما شكل عبئاً على هذه الدول، التي أخذت تعتمد آليات وإجراءات، وتسن القوانين، وتضع العراقيل أمام تيارات الهجرة المتزايدة.

وتعدُّ الهجرة غير المنظمة في المواثيق الدولية من منطقة إلى أخرى ظاهرة إنسانية قديمة قدم الإنسان، فقد كانت الظروف الحياتية والمناخية تفرض عليه الانتقال المستمر من مكان إلى آخر، فالحجاعة والفقر والزلازل الفيضانات وانتشار الأمراض والحروب، ولا سيما الحروب الأهلية، كلها عوامل فرضت على الإنسان الهجرة من الموطن الرئيسي إلى دول ومناطق أخرى. غير أن الهجرة من أجل العمل، وتحسين ظروف المعيشة، ومستوى الدخل، أو الهجرة من أجل الاستثمار وتسمى (بالهجرة الاقتصادية)، وهي ظاهرة حديثة ولذلك فإن التنظيم القانوني لهذا النوع من الهجرة يعدُّ أيضاً تنظيماً حديثاً، وقد أشارت

ديباجة دستور منظمة العمل الدولية التي تأسست عام 1919م إلى حماية مصالح العمال المهاجرين و

المستخدمين في بلدان غير بلدانهم. ومن الدول التي تأثرت بظاهرة الهجرة غير الشرعية ووقعت ضحية لها ليبيا التي تعد من الدول الواسعة المساحة، إذ تبلغ المساحة الإجمالية (1.759.540) كيلو متراً مربعاً، وهي رابع دول أفريقيا من حيث المساحة، إذ يبلغ طول ساحلها الشمالي عبر البحر المتوسط (1.955.000) كيلو متراً، والذي يعدُّ مركزاً للحضارات القديمة، ويحدها مجموعة من الدول العربية والإفريقية، فهي بذلك تحتل موقعاً جغرافياً مهماً ولا سيما بعد اكتشاف مورد النفط فيها، علاوةً على أنها الأقرب إلى دول الاتحاد الأوروبي ومن مناطق الجذب السكاني، فقد شهدت هجرة بشرية مكثفة من مواطني دول الحوض وما وراء الصحراء، وهذه الهجرة البشرية تستقر في المنطقة فترة مؤقتة ثم تواصل هجرتها بطرق غير قانونية إلى أوروبا عبر البحر، وقد بذلت ليبيا مجهودات حثيثة على الصعيد السياسي والاقتصادي والتنموي والإنساني للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تعد عالمية وليست إقليمية أو محلية، ولا يمكن دراسة هذه الظاهرة بكل أبعادها وتعقيداتها، ومن أجل الوصول إلى حلول لمعالجة هذه الظاهرة، جاءت فكرة هذه الدراسة التي تحمل عنوان ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأثرها على السياسة الخارجية الليبية، للدراسة والبحث والتحليل في مسببات هذه المشكلة الإنسانية التي غالباً ماتنتهي بالاعتقال والسجن أو بالموت، وفقدان القوة البشرية الأفريقية، حيث أن العوامل التي تفسر تزايد وتيرة انتشار هذه الظاهرة متعددة ومتنوعة، إلا أنه سيتم التركيز في الفصل الثاني من البحث، تسليط الضوء على أسباب الهجرة غير الشرعية الأفريقية عبر ليبيا إلى أوروبا في السياسة الخارجية الليبية. وكذلك سيقوم الباحث في الفصل الثاني أيضاً بدراسة وتحليل الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على دول العبور ودول المصدر وطرق معالجتها في السياسة الخارجية الليبية.

وسوف يقوم الباحث بدراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في القوانين الليبية والدولية، في نهاية الفصل

الثاني وسيعرض الباحث في الفصل الثالث والآخر تحليلات الدراسة ومن ثم عرض النتائج والتوصيات.

ثانياً: أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار موضوع ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأثرها على السياسة الخارجية الليبية إلى جملة من

الأسباب، ومن أهمها:-

1- التنامي والتزايد المستمر في اتساع حجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية في نهاية العقد الماضي بشكل ملحوظ مما شكّل ذلك عائقاً أمام الدول، كلفها أرواحاً بشرية هائلة تقدر بالآلاف.

2- قلة الدراسات والأبحاث حول تناول هذه الظاهرة من الجوانب السياسية، وكذلك كانت حافزاً لمزيد من البذل والعطاء من قبل الباحث لمحاولة إبرازها، وتقديم ما يمكن تقديمه لمحاولة تفسيرها وتحليلها وإمكانية طرح الآراء حولها.

3- تأثر العلاقات الدولية تأثراً كبيراً بتزايد نمو هذه الظاهرة، مما ينذر بتعقد هذه العلاقات، فالهجرة غير الشرعية أصبحت من المشاكل التي تؤثر في العلاقات السياسية بين بلدان الإقليم المغاربي في بعده الأفريقي و الأوروبي، وهذا ما يحتاج إلى دراسة ومعالجة وتخطيط وعمل مشترك و جماعي، وإيجاد حلول مناسبة ذات طابع بعيد المدى.

4- وجهة نظر بعض المحللين السياسيين والكتاب الغربيين الذين ينظرون إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية، على أنها شكل جديد للإرهاب باعتبار أن مصدرها قارة أفريقيا، والدول العربية التي هي في نظر الغرب دول مصدرة للإرهاب.

5- الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية، تستوجب تعاوناً دولياً على كافة المستويات، والأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

6- محاولة محدودة ومتواضعة لتقديم هذا الموضوع إلى المعنيين به، وتدعيماً للجهود العلمية.

ثالثاً: مشكلة الدراسة:

شهدت العقود القليلة الماضية تزايداً واضحاً في موجات الهجرة الدولية، التي قصد بعضها القارة الأوروبية. ومع هذا التزايد تصاعد الاهتمام سواءً على مستوى السياسات، أو على المستوى البحثي بقضايا المهاجرين من مداخل عدة، منها دور الأقليات في دول المهجر، وسياسات الاندماج، ودعم التعددية الثقافية في مقابل سياسات التمييز والحركات العنصرية، وضغوط تنظيمات المهاجرين لكفالة حقوق الجماعات المهاجرة ودعمها الإسلام في أوروبا، وإشكاليات الهوية، إلى غير ذلك من مداخل تنبهاها الأدبيات والدراسات المهمة بقضايا الهجرة. وقد احتلت قضية الهجرة عبر البحر المتوسط بطريقة غير شرعية، مساحة واسعة من اهتمام وسائل الإعلام، وعدد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والإقليمية في الآونة الأخيرة، ولا سيما بعد أن باتت قضية الهجرة غير الشرعية مشكلة تؤرق الدول المستقبلية لهؤلاء المهاجرين، وعلى رأسها دول أوروبا التي تعدّ المستقبل الأول للمهاجرين غير الشرعيين من دول شمال إفريقيا، غير أن هذا الاهتمام الكبير من قبل حكومات دول الاتحاد الأوروبي وكذلك حكومات دول جنوب المتوسط، ركز بشكل أساسي على ضرورة وقف فلول الهجرة غير الشرعية إلى شواطئ أوروبا بآليات أقل ما توصف بها أنها أمنية، إذ تتجاهل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع المهاجرين إلى التضحية بأرواحهم في سبيل إيجاد فرصة عمل، وتحقيق حلمهم بحياة أفضل، وبناء على ذلك فإن مشكلة الدراسة تكمن في التساؤلات الآتية:

رابعاً: أسئلة الدراسة:

- 1- ما هي أهم أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية؟.
- 2- هل توجد آلية أو خطط استراتيجية واضحة، لتحقيق التعاون بين دول العالم لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟.

3- كيف تواجه السياسات البيئية الآثار والأضرار المترتبة على ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟.

4- ما هي أهم التوجهات والخطط المستقبلية، التي تم إعدادها في السياسات البيئية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟.

5- هل نجحت التشريعات القانونية البيئية بتجريمها لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الحد من ارتفاع نسبة المقبلين عليها؟.

خامساً: أهداف الدراسة:

ترنو هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

- 1- معرفة أهم أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية.
- 2- التعرف على أهم السبل والخطط الاستراتيجية المؤدية إلى تحقيق التعاون بين دول العالم لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- 3- التعرف على الكيفية التي تلعب بها السياسات البيئية الآثار والأضرار المترتبة على ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- 4- الاستفادة من أهم الخطط والتوجهات المستقبلية، التي تم إعدادها في السياسات البيئية الرامية الى الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- 5- التحقق من نجاح التشريعات القانونية البيئية بتجريمها لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الحد من ارتفاع نسبة المقبلين عليها.

سادساً: أهمية الدراسة:

إنّ تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية الأفريقية، وتزايدها في بلدان شمال إفريقيا، ولاسيما في ليبيا بصفتها دولة عبور لهذه الظاهرة، يشكل تحدياً كبيراً وخطيراً على أمن واستقرار وتنمية المنطقة كلها، أي

العربية والإفريقية، ويخلق نوعاً من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، ويتسبب في سوء العلاقات السياسية وتدهورها بين الدول (العربية - العربية)، و(العربية - الإفريقية)، و(العربية - الأوروبية)، و(الإفريقية - الأوروبية)، ولذلك فإن النتائج التي سوف تتوصل إليها هذه الدراسة، ستكون ذات أهمية لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، و إنجاز علمي يكون خلفية لدراسات مستقبلية، ومردوداً اجتماعياً ذا قيمة اجتماعية يحد من الانتحار الجماعي، الذي يكبد المجتمع خسائر مادية ونفسية، وذلك بالدعوة إلى العناية والرعاية الجادة لهذه الشريحة في جميع مستويات المجتمع، وبإبداء الرأي وإعطاء الحلول لمواجهة العوامل المهنية والفجوة للقيام بهذه المغامرة التي نسبة نجاحها يكون ضئيلاً جداً.

سابعاً: حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في السياسات الليبية.
- الحدود المكانية: دراسة تطبيقية شاملة على وزارة الخارجية والداخلية في ليبيا.
- الحدود الزمنية: يغطي البحث الفترة من (2005 - 2013 ميلادية).

ثامناً: فروض الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة بخمس فرضيات، وهي:

- **الفرضية الأولى:** معرفة ما إذا كان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية تدل على وجود أسباب تؤدي وتدفع إلى الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية.

- **الفرضية الثانية:** معرفة ما إذا كان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية، حول وجود آلية وخطط إستراتيجية واضحة في السياسات الليبية، لتحقيق التعاون بين دول العالم، لمعالجة ظاهرة الهجرة غير

الشرعية دون المساس بمصالح الدول المعنية.

- **الفرضية الثالثة:** معرفة ما إذا كان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية تدل على أن الهجرة غير الشرعية

إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية يترتب عليها آثارٌ وأضرارٌ على المجتمع الليبي.

- **الفرضية الرابعة:** التعرف على ما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية تشير إلى وجود

توجهات وخطط مستقبلية، تم إعدادها في السياسات الليبية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

- **الفرضية الخامسة:** التحقق من وجود علاقة ذات دلالة إحصائية تؤكد على أن التشريعات القانونية

الليبية قد نجحت في الحد من ارتفاع نسبة المقيمين عليها.

تاسعاً: منهجية الدراسة:

نظراً لامتداد حجم هذه الدراسة، سوف نعتمد على المناهج العلمية الآتية:

أ- **المنهج الاستقرائي:** يمكن تعريف الاستقراء على أنه عملية ملاحظة الظواهر وتجميع البيانات عنها

للتوصل إلى مبادئ عامة وعلاقات كلية. ونعني بذلك هو أن نتبع جزئيات نوع معين لأجل أن نعرف

الحكم الكلي الذي ينطبق عليها، فنؤلف منه قاعدة عامة.

ب- **المنهج الوصفي التحليلي:** يعتمد هذا المنهج، على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم

بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها كيفياً أو كمياً، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح

خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفاً رقمياً، يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها، أو درجة

ارتباطها مع الظواهر الأخرى، ولعل أبرز أهداف هذا المنهج، ما يتمثل في جمع معلومات حقيقية

ومفصلة عن ظاهرة موجودة فعلاً في مجتمع معين، وتعدّ استقصائية في طبيعتها لاعتمادها على

النظريات الإدارية والدراسات السابقة.

ج- **سوف يستخدم الباحث الوسائل الإحصائية في تحليل البيانات الدراسية، والتي تتمثل في استخدام**

حزمة البرامج الإحصائية، التي تعرف بـ "التحليل الإحصائي الأساسي (SPSS) Statistical Package

"for Social Science

عاشراً: أدوات الدراسة:

سوف تعتمد الدراسة على عدّة طرق لجمع البيانات اللازمة لها، وهي تتمثل في الآتي:

1- المصادر الأولية: (Primary Sources): وهي المصادر التي سجلت ودونت بياناتها ومعلوماتها بشكل مباشر، من الأشخاص أو الإدارة المعنية بجمع تلك المعلومات ونشرها، فهذه المصادر تكون معلوماتها وبياناتها صحيحة.

2- المصادر الثانوية: (Secondary Sources): تأتي البيانات الثانوية من الكتب والدراسات السابقة، ذات العلاقة بالموضوع والمقالات المختلفة المنشورة، التي تم الاطلاع عليها قبل الشروع في الدراسة.

3- الاستبانة (Questionnaire): وتعرف الاستبانة، بأنها مجموعة من الأسئلة والاستفسارات المتنوعة والمربطة ببعضها بعضاً بشكل يحقق الهدف أو الأهداف، وهي أكثر أدوات البحث العلمي استخداماً، وتعدّ أفضل وسائل جمع المعلومات، عن مجتمع الدراسة.

الحادي عشر: مصطلحات الدراسة:

إن وضع تعريفات واضحة ومحددة، لكل مفهوم أو مصطلح يتم استخدامه من قبل الباحثين، هو من مميزات العلم، والغرض من ذلك هو تجنب أي لبس في هذه المصطلحات، وتحديد ما تشير إليه بدقة، ومن ثم سوف يتناول الباحث جملة من المفاهيم التي وردت في كتابات بعض الدارسين ذات علاقة بموضوع البحث على النحو الآتي:

الهجرة: (migration) تعني الانتقال من مكان إلى آخر، ولاسيما من دولة أو إقليم أو محل سكن، أو إقامة إلى مكان آخر بغرض الإقامة فيه، وتعني أيضاً، الانتقال بصفة دورية من إقليم إلى آخر، وهذا

تشير كلمة هجرة، إلى أنواع مختلفة من الحركات السكانية مع الافتراض الضمني، أنه سترتب على هذه الحركات تغير في محل الإقامة أو المسكن⁽¹⁾.

الهجرة الدولية: (international migration): يشمل هذا النوع من الهجرات، الانتقال السكاني عبر حدود الدول، ليس فقط الدول المتجاورة، بل من قارة إلى أخرى، وليست المسافة ذات اعتبار كبير في تعريف هذا النوع من الهجرة⁽²⁾.

الهجرة الداخلية: (internal migration) : هي التي تتم من منطقة إلى أخرى في دولة ما دون عبور الحدود السياسية الدولية⁽³⁾. إما بسبب تدني مستوى الحياة في البيئة الأصلية، أو انتشار البطالة وانخفاض مستوى الدخل، وتختلف عن الهجرة الخارجية بأنها أقل تكلفة وسهولة الانتقال⁽⁴⁾.

الهجرة القسرية: (forced migration): هذا النوع من الهجرة يتميز بأن حركة الانتقال السكاني، حركة مفروضة من قبل الدولة، أو أي قوة سياسية أو عسكرية، فهؤلاء المهاجرون يعجزون هنا عن اتخاذ قرار الهجرة برغبتهم، ويكونون غير قادرين حتى على اختيار الموقع الجديد، وتمثل تجارة الرقيق مثلاً صارخاً على هذا النوع من الهجرة⁽⁵⁾.

الهجرة الاضطرارية: (impelled migration) ونعني بها نقل أفراد أو جماعات من أماكن إقامتهم الأصلية إلى أماكن أخرى، أو إجبار السلطات بعض الأفراد أو الجماعات على النزوح من منطقة معينة،

(1)- مجموعة باحثين. 2000م. دراسات في علم السكان. الإسكندرية. دار المعرفة. ص 271.

(2)- فتحي محمد أبوعيانة. 1976م. دراسات في جغرافيا السكان. بيروت. دار النهضة العربية. ص 267.

(3)- أحمد علي إسماعيل. 1997م. أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية. ط8. القاهرة. دار الفجالة. ص 95.

(4)- عبد الرزاق عبد الله عوض الزوي. 2009م. الهجرة الوافدة وعلاقتها بتغير بعض القيم الاجتماعية. نتائج دراسة ميدانية على مدينة الكفرة. الإسكندرية. دار الطباعة الحرة. الأزاريطة. ص 55.

(4)- السيد عبد المعطي السيد. 2006م. علم اجتماع السكان. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية. ص 321.

(5)- السيد عبد المعطي السيد. 2006م. علم اجتماع السكان. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية. ص 321.

أو إخلائها خشية كارثة، كالزلازل والفيضانات أو الحروب أو غيرها، وتمثل هجرة اليهود من ألمانيا إلى أوروبا، أعقاب الحركة النازية، من أبرز الأمثلة على هذا النوع من الهجرة⁽⁶⁾.

الهجرة الدولية الاختيارية "الطوعية": (Voluntary free migration): يقصد بها كل الذين هاجروا إلى دول أخرى غير دولهم بصورة اختيارية، فالمهاجر الحر يتخذ قراره بحرية، ويختار مكان الاستقبال بحثاً عن وظيفة أفضل، أو مستوى معيشة أفضل⁽⁷⁾.

نزيف العقول: brain drain: يقصد به هجرة العلماء من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، وقد يحدث من الدول المتقدمة إلى الدول الأكثر تقدماً، وتكون نتائجه أن تعاني الدول التي يهاجر منها العلماء، والفنيون المتخصصون عجزاً في حاجتها، نظراً لعوامل الجذب والإغراء، التي تقدمها الدول المتقدمة إلى أصحاب هذه العقول من مادة⁽⁸⁾.

المهاجر: immigrant: هو ذلك الشخص الذي ينتقل إلى بلد، ليقوم فيه ويعيش فيه من عمله، لا من رأس مال ينقله معه أو نقود تتحول إليه⁽⁹⁾.

المهاجرون غير الشرعيين: Illegal immigrants: هم أولئك الذين يدخلون أي دولة بدون أوراق رسمية خاصة بالهجرة الوافدة، وكذلك هؤلاء الذين يدخلون بدون تصريح، والذين يدخلون بوثائق مزورة، وهؤلاء الذين دخلوا بتصاريح مؤقتة، ولكنهم تجاوزوا مدة تلك التصاريح، والذين يدخلون عن طريق التسلل عبر الحدود⁽¹⁰⁾.

(6) - علي عبد الرازق حلي. 1984م. علم اجتماع السكان. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية. ص 293.

(7) - فايز محمد العيسوي. 2003م. أسس الجغرافية البشرية. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية. ص 113.

(8) - أحمد علي إسماعيل. 1995م. أسس علم السكان. الإسكندرية. دار المعارف. ص 105 - 106.

(9) - عاطف وصفي. عبد الهادي الجوهري. 1965م. دراسات في علم الاجتماع الحضري. المجموعة الإفريقية. الكتاب الأول في النحضر والهجرة. ط 1. القاهرة. دار المعارف. ص 78.

(10) - ربيع كمال كردي صالح. 2005م. الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهجرة المصريين الريفيين إلى إيطاليا. دراسة أنثروبولوجية في قرية

تطوان بمحافظة الفيوم. رسالة دكتوراه. قسم علم الاجتماع. القاهرة. جامعة عين شمس.

الثاني عشر: الدراسات السابقة:

1- دراسة نكوس جوزيف. المهاجرون من غرب إفريقيا في مدينة طرابلس. أسباب هجرتهم

وآثارها. رسالة ماجستير. 1999م. كلية العلوم الاجتماعية التطبيقية. جامعة طرابلس. ليبيا⁽¹¹⁾.

لقد أهتم الباحث نكوس من خلال دراسته بالمهاجرين من غرب أفريقيا، وخاصة من دولة نيجيريا الموجودين في طرابلس خلال الفترة الزمنية من 1986-1998م وذلك لأن نيجيريا تعتبر أكبر دولة في غرب أفريقيا من حيث القوة الاقتصادية وكانت تستقبل الكثير من المهاجرين من غرب أفريقيا مثل غانا وليبيريا ومالي وسيراليون والسنغال، وكانت الأسباب وراء ذلك تكمن في عدم الاستقرار السياسي والحروب المحلية والدولية، وتسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية.

وقد كان حجم عينة دراسة جوزيف 120 عينة تم اختيارهم بطريقة عشوائية من الذكور من دول غرب إفريقيا فقط، وتستهدف دراسته الأهداف الآتية:

- 1- التعرف على نوعية المهاجرين، بقصد معرفة جنسياتهم.
- 2- الكشف عن العلاقة بين المستوى التعليمي للمهاجر وموضوع هجرته.
- 3- الكشف عن مدى أهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على حركة الهجرة، وبمعنى آخر هل للفقر والعوز دور في قرار الهجرة؟ أم ان الظروف الاجتماعية السيئة تؤدي بالفردي إلى الهجرة، أم أن العوامل السياسية والنزاعات القبلية لها دور في الهجرة؟
- 4- معرفة أثر العلاقة الطيبة بين المهاجرين والمواطنين الليبيي لها دور في زيادة نسبة المهاجرين إلى

طرابلس أم لا؟.

(11) - نكوس جوزيف. 1999م. المهاجرون من غرب إفريقيا في مدينة طرابلس. أسباب هجرتهم وآثارها. رسالة ماجستير. كلية العلوم

الاجتماعية التطبيقية. ليبيا. جامعة طرابلس..

وكان محور أهتمام هذه الدراسة يدور حول التساؤل المحتل في مشكلة الدراسة وهو وجود علاقة طردية بين الهجرة ومستوى التعليم، كما سعت هذه الدراسة إلى توضيح النواحي المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد توصلت دراسة جوزيف إلى النتائج الآتية:

- 1- وجود علاقة بين المستوى التعليمي للمهاجر ومعدل الهجرة في مجتمع الدراسة.
 - 2- وجود علاقة بين نوعية المهاجر ودوافع الهجرة.
 - 3- وجود علاقة بين المستوى التعليمي والدوافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للهجرة.
 - 4- وجود علاقة بين متوسط عمر المهاجرين والحالة التعليمية لهم، لأن معظم المهاجرين من الشباب.
 - 5- وكذلك كشفت دراسته عن عوامل الطرد والجذب أي اسباب الهجرة، وهي في معظمها أسباب اقتصادية من الدرجة الأولى، ولا تخلو من عملية التقليد أي أن أهل البلد الواحد يقلدون بعضهم البعض في موضوع الهجرة فإذا هاجر شخص قلده الكثير من أهل بلده واصدقائه.
 - 6- من خلال هذه الدراسة أشار المهاجرون العزاب على أن ليبيا ليست محطتهم الأخيرة، بل هي مجرد نقطة للعبور إلى مناطق مختلفة مثل أوروبا أو أمريكا أو أستراليا طلباً لدخل أعلى ومعيشة أفضل.
- 2- محمد أعبيد الزنتاني. 2012م. أثار الهجرة الأفريقية غير الشرعية إلى أوروبا على بلدان العبور (ليبيا نموذجاً). بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه الدقيقة. كلية القيادة والإدارة. جامعة العلوم الاسلامية الماليزيا.⁽¹²⁾

أهمية الدراسة: تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية قضية عالمية تتفاوت في اتجاهاتها ومستوياتها من دولة إلى أخرى، وتكون الهجرة عادة نتاجاً لأسباب مختلفة ومتعددة من بلد لآخر، وبطبيعة الحال فإن هذه الدراسة سوف تتوجه إلى دراسة أثار الهجرة الإفريقية غير الشرعية إلى أوروبا من خلال الشواطئ الليبية،

(12) - محمد أعبيد الزنتاني. 2012م. أثار الهجرة الأفريقية غير الشرعية إلى أوروبا على بلدان العبور (ليبيا نموذجاً). بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه الدقيقة. كلية القيادة والإدارة. جامعة العلوم الاسلامية الماليزيا.

بمعنى أن هناك هجرة غير مشروعة تأتي أكثرها من الدول الأفريقية في جنوب الصحراء مضافاً إليها هجرة أبناء بلدان شمال أفريقيا، والتي تود هذه الدراسة الكشف عن آثارها على بلدان العبور من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية، للوقوف على دوافع واتجاهات المهاجرين رغم ما تُطلعنا به كافة وسائل الإعلام بما تسببه ظاهرة الهجرة من مشكلات متعددة ومتنوعة ومتداخلة، منها مايقع على دول العبور ومنها ما يقع على دول الاستقبال والمصدر ومنها مايقع على المهاجر نفسه حيث يعرض حياته للخطر أو الموت غرقاً فضلاً عن أنها تخلق مشكلات بين مختلف الدول.

ونظراً لتشعب موضوع الهجرة واتساع مجالاته فقد اعتمدت دراسة اعبيد المنهج الاستردادي ومنهج المسح الاجتماعي والمنهج الوصفي وكذلك الإحصائي والمنهج التحليلي. وجمع البيانات فقد صمم الباحث استبانة وتم توجيهها إلى شوعين من عينة المجتمع الرجال والنساء من المواطنين الليبيين المقيمين في مدن عبور المهاجرين جنوب ليبيا وشمالها، وقد بلغ عدد عينة الدراسة (300) مواطن ليبي. واستخدم الباحث في تحليل بيانات دراسته حزمة البرامج الإحصائية (SPSS). وهذه الدراسة عدة أهداف عملية واجتماعية يقصد من خلالها تسليط الضوء على الغموض الذي يكتنف هذه الظاهرة باعتبارها ظاهرة اجتماعية مستمرة ومتجددة ومتنوعة ولها آثارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على كل من البلدان المصدرة والبلدان المستقبلة للمهاجرين. وتستهدف الدراسة الأهداف الآتية:

1- معرفة الآثار الاجتماعية على المجتمع في بلدان العبور من جراء الهجرة غير الشرعية.

2- معرفة الآثار الاقتصادية الناجمة عن هذه الظاهرة.

3- معرفة الآثار السياسية على بلدان العبور من وراء هذه الظاهرة.

4- معرفة الآثار الدينية وانعكاساتها على المجتمعات الإسلامية في دول العبور.

5- معرفة دور وسائل الاعلام ودور رجال الامن والدين في معالجة آثار الهجرة.

6- معرفة الدور الذي تقوم به القيادات المحلية الليبية في معالجة ظاهرة غير الشرعية.

7- محاولة الوصول إلى خطة عملية لمعالجة هذه الظاهرة، أو التقليل منها.

أن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو محاولة كشف الآثار المترتبة على هذا النوع من الهجرة في المناطق الليبية سواء كانت إيجابية أو سلبية، وذلك بقصد تنمية الجوانب الإيجابية ومحاولة وضع حلول للجوانب السلبية ومعالجة المشاكل التي تنجم عن هذه الظاهرة.

ومن خلال ما سبق إشارة الدراسة الى وجود آثار تسببها ظاهرة الهجرة غير الشرعية على دول العبور ودول الاستقبال كما تسببت تلك الآثار في العديد من التوترات السياسية في العلاقات الدولية، ولذلك بعد تحليلات محتوى هذه الدراسة والتي كشفت عن اسباب الهجرة وآثارها من خلال شقيها النظري والميداني فقد خلصت إلى النتائج الآتية:

1- كشفت الدراسة أن أهم أسباب الهجرة غير الشرعية هو العامل الاقتصادي ورغبة المهاجر في تحسين حالة المعيشة.

2- أوضحت نتائج الدراسة أن الدول القريبة والجاورة لليبيا هي أكثر الدول المصدرة لهذا النوع من الهجرة، مما يدعم النظرية المفسرة لها على أن قرب المسافة وقلة التكلفة من بين العوامل المؤثرة في تيارات الهجرة غير الشرعية.

3- بينت الدراسة أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تؤثر على المجتمع الليبي وأن جميع الليبيين يشعرون بهذا التأثير المتنوع والمتعدد ولكنه نسبي كالتأثير السياسي والأمني واضطراب العلاقات الدولية كما أن تأثير صحي واقع على المجتمع الليبي متمثلاً في إصابة بعض أفراد المجتمع بالأمراض المعدية وغيرها.

4- أشارت الدراسة إلى وجود خلافات بين ليبيا وبعض الدول الأوروبية بسبب تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية على اعتبار أن ليبيا دولة عبور إلى أوروبا.

- 5- من نتائج الدراسة أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تسبب في ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب الليبي.
- 6- كشفت الدراسة أن اهتمام القيادات التنفيذية الليبية وقراراتها من أجل الحد من هذه الظاهرة غير كافٍ وإن قراراتها ينقصها تفعيل اللازم للحد من هذه الظاهرة.
- 7- أما عن سبل الوقاية والعلاج من هذه الظاهرة أكدت الدراسة على أن العلاج منها هو علاج سياسي واقتصادي واجتماعي وأمني وإعلامي.
- 8- أكدت الدراسة على ضرورة وضع شروط لدخول الأراضي الليبية منها خلو المهاجر من الأمراض المعدية وسلامة أوراقه الدالة على هويته وجنسيته والدخول عبر القنوات الشرعية المسموح بها ومنعهم من التسلل ونشر الوعي داخل بلدانهم الأصلية عن مخاطر التي يتعرض لها المهاجر.
- 9- ضرورة اسهام الدول الأوروبية المضطرة في تنمية الدول الأفريقية حتى تستطيع تلك الدول أن تستوعب الفائض من عمالتها داخل كواتها والعمل المشترك على منع هذه الظاهرة.
- 3- دراسة فاطمة الهادي النجار الهجرات الأفريقية إلى ليبيا أسبابها. خصائصها. نتائجها. رسالة ماجستير. 2005م قسم الجغرافيا. أكاديمية الدراسات العليا. طرابلس. ليبيا⁽¹³⁾.
- أشارت الباحثة في دراستها إلى أن الهجرة ظاهرة اجتماعية واستخدمت في منهجية الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وفيه تم تجميع البيانات اللازمة من خلال الاطلاع المكتبي على ما تم كتابته في موضوع الهجرة، كما اعتمدت على التقارير والدوريات والاتصال بالجهات ذات العلاقة، واستخدمت الباحثة نموذج الاستبيان لجمع البيانات وقامت بتوزيعه على عينة عشوائية بلغ عددها 900 شخص من سبعة مناطق في ليبيا، وتتساءل هذه الدراسة عن ماهي الدوافع المختلفة للهجرات الإفريقية إلى ليبيا، وهل هناك آثار مترتبة عليها؟ وكم عدد الجنسيات الإفريقية التي هاجرت إلى ليبيا، وما خصائصهم؟ وهل تعدّ

(13) - فاطمة الهادي النجار. 2005م. الهجرات الأفريقية إلى ليبيا أسبابها. خصائصها. نتائجها. رسالة ماجستير. قسم الجغرافيا. طرابلس. ليبيا. أكاديمية الدراسات العليا.

ليبيا نحاية هجرتم أم أنها نقطة عبور إلى غيرها؟ وما هو حجم العمالة المستفاد منها في عملية التنمية؟. وتأني أهمية هذه الدراسة في محاولة لفهم انعكاسات الهجرات الإفريقية على ليبيا سلباً أو إيجاباً، وتأثير ذلك في المجتمع الأصلي. وهدفت الدراسة إلى الآتي:

أ- التعرف على أكثر الآثار المترتبة على هجرة الافارقة الى ليبيا سلباً وإيجاباً.

ب- تسليط الضوء على جنسيات المهاجرين الافارقة في ليبيا والنسبة التي تمثلها كل جنسية.

ج- الكشف عن الدوافع التي جعلت المهاجرين الافارقة يختارون ليبيا على أنها منطقة مفضلة للهجرة. وأشارت الدراسة إلى أن الهجرة وجدت آفاقاً واسعة أفريقياً، من خلال المشاكل التي تعانيها القارة التي ارتبطت إلى حد كبير بالهجرة، فتضخم عدد سكان المدن، وعجز الدول عن تقديم الخدمات، وارتفاع معدلات البطالة و انخفاض الأجور، وكثرة التناقضات في مجال الأنظمة الاجتماعية، كل ذلك هيأ الظروف الملائمة أمام المواطن الأفريقي لأخذ قرار الهجرة، وأظهرت نتائج هذه الدراسة الآتي:

1- أن للموقع الجغرافي لليبيا أهمية في تهيئة الظروف المناسبة لتكون ليبيا منطقة عبور واستقبال ويدعم ذلك الخلل في توفر الأيدي العاملة في الحالات التي تحتاجها الدولة، مما أدى إلى الاستعانة بالأيدي العاملة الأجنبية والأفريقية.

2- أن نسبة من المهاجرين الافارقة في ليبيا هم من الفئة العمرية الشباب القادرة على العمل، وتحمل مشاق السفر. وفي ضوء تفحص أوضاع المهاجرين ومعالجة تركيبهم النوعي، إتضح أن الذكور يمثلون أعلى نسبة من الإناث، وأن أغلب المهاجرين إلى ليبيا هم من العزاب الذين لم يسبق لهم الزواج.

3- أن أكثر الأعداد الوافدة إلى ليبيا هم من دول الحزام الصحراوي وإلى الجنوب منه، وتقل الأعداد كلما اتجهنا جنوب الدوائر الاستوائية، وأن منطقة الحزام الصحراوي تشكل منطقة طاردة للأفراد المقيمين بها، وذلك لأسباب اقتصادية وسياسية، وانعدام الأمن والاستقرار، وجاءت الأسباب الاجتماعية في أدنى

قائمة الأسباب الكامنة وراء الهجرة.

4- أن اتجاهات المهاجرين في اختيار المدن الليبية مرتبط في المقام الأول بظروف اقتصادية، وإمكانية الحصول على العمل، والرغبة في تحسين المستوى المعيشي، إلا أن تحقيق فرصة العمل في ليبيا صعبة إن لم تكن مستحيلة، فأغلب الأفراد هم عمالة غير معمرة، وليس لديهم الإمكانات التعليمية لتعبئة مناشط اقتصادية مهمة ما يدفعهم إلى التواجد في مناطق قد تتشابه مع ظروف عملهم أو تعرضهم للبطالة ومشاكلها وسلباتها على المجتمع، وتشكل عامل طرد جديد في اتجاه الدول الأوروبية.

5- وقد حصلت الباحثة إلى أن معظم أفراد العينة قد تم دخولهم بطرق غير شرعية، وأن أغلبهم لا يملكون جوازات سفر أو إذن دخول إلى الأراضي الليبية، حيث شكل الحاصلون على إقامة لغرض مزاولة العمل في ليبيا نسبة ضئيلة جداً لم تتعدى 10% من أفراد عينة الدراسة.

4- سالم المبروك جويده. 2012م. نظم المعلومات الإدارية ودورها في تطوير الإدارة الليبية. دراسة تطبيقية على الإدارة العامة لمكافحة التسلل والهجرة غير الشرعية. رسالة دكتوراه. جامعة العلوم الإسلامية الماليزية. نيلاي.⁽¹⁴⁾

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر نظم المعلومات الإدارية ودورها في تطوير النظم الإدارية الليبية، وهي دراسة تطبيقية على الإدارة العامة لمكافحة التسلل والهجرة غير الشرعية، كما أن الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو الإسهام في عملية تطوير نظم المعلومات الإدارية بالعمل الإداري في الإدارة الليبية عموماً والإدارة العامة لمكافحة التسلل والهجرة غير الشرعية خاصة، واستناداً إلى أهمية الإدارة العامة في ليبيا ودورها في النهوض بمهامها في ضوء التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات ونظمها هدفت الدراسة إلى ما يلي:

(14) - سالم المبروك جويده. 2012م. نظم المعلومات الإدارية ودورها في تطوير الإدارة الليبية. دراسة تطبيقية على الإدارة العامة لمكافحة التسلل والهجرة غير الشرعية. رسالة دكتوراه. جامعة العلوم الإسلامية الماليزية. نيلاي.

1- التعرف على طبيعة نظم المعلومات الإدارية (mis) الحديثة، ومحاولة الاستفادة منها في تطوير الإدارة العامة لمكافحة التسلل والهجرة غير الشرعية.

2- التعرف على تقييم أفراد مجتمع الدراسة في الإدارة العامة لمكافحة التسلل والهجرة غير الشرعية لنظم المعلومات الإدارية اللازمة لأداء مهامهم الإدارية التي تصلهم من أقسام المعلومات في إدارتهم.

3- التعرف على المعوقات والصعوبات التي واجهت الإدارة العامة لمكافحة التسلل والهجرة غير الشرعية.

4- التعرف على مجال التعاون الدولي في مجال نظم المعلومات الإدارية في الإدارة العامة لمكافحة التسلل والهجرة غير الشرعية، وإدارة هذه المشكلة على أسس إنسانية.

5- تحدد مستوى أمن المعلومات الذي تتمتع بها الإدارة العامة لمكافحة التسلل والهجرة غير الشرعية.

6- التعرف على الأسس النظرية التي يقوم عليها مفهوم نظم المعلومات الإدارية.

ولتحقيق أهداف الدراسة المشار إليها فقد صمم الباحث استبانة تتكون من (88) فقرة، لغرض جمع

البيانات الأساسية اللازمة، لتحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات، وقد تم توزيع

الاستبانة على أفراد عينة الدراسة وعددهم (354) من العاملين بالإدارة العامة لمكافحة التسلل والهجرة

غير الشرعية، وتم أخذ عينة طبقية عشوائية، وقد تم اعتماد صدق المحكمين لهذه الاستبانة، واستخدام

الباحث المنهج الوصفي التحليلي والبرنامج الإحصائي (SPSS)، لتحليل البيانات. واستخلاص النتائج،

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1- قبول فرضيات الدراسة، والتأكيد على أن نظم المعلومات الإدارية المستخدمة في إدارة الهجرة غير

الشرعية من وجهة نظر مجتمع العينة مرتفع، ولكن هناك حاجة إلى استخدام نظم معلومات إدارية

متقدمة تساهم في رفع كفاءة الأداء الإداري، وأن جميع أفراد مجتمع العينة أيدوا استخدام الكمبيوتر في

جميع الأقسام الإدارية، وأيدوا بقوة استخدام التكنولوجيا المتقدمة، وتحديث وميكنة المكاتب، وبناء قاعدة

بيانات مركزية بوزارة الداخلية تؤخذ منها المعلومات آلياً.

2- تبين من خلال تحليل بيانات دراسة جويده أن هناك معوقات تواجه تطوير نظم المعلومات الإدارية

منها معوقات مالية وإدارية، وبنية تحتية، إلى جانب التدريب والتعليم والخبرة في استخدام التكنولوجيا.

3- توجد علاقة وثيقة بين أنواع نظم المعلومات الإدارية المحسوبة المستخدمة ومستويات تأثيرها في الأداء

الإداري وصناعة القرارات الإدارية في الإدارة العامة لمكافحة التسلل والهجرة غير الشرعية في ليبيا.

4- هناك علاقة إيجابية بين المستوى التنظيمي لنظم المعلومات وجودة المعلومات الإدارية في الإدارة

العامة لمكافحة التسلل والهجرة غير الشرعية التابعة وزارة الداخلية الليبية، وتمثل في الجودة في دقة

المعلومات التي تقدمها نظم المعلومات وملاءمتها والتوقيت المناسب للحصول على هذه المعلومات

والكمية من المعلومات.

5- إن الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية قديمة، تستلزم تعاوناً دولياً لمكافحة ومنعها في إطار جماعي

بين جميع الأطراف ذات العلاقة، وهذا ما تمثّل فيه دراستنا مع دراسة جويده ودراسة فاطمة النجار.

التعقيب على الدراسات السابقة:

إن الدراسات السابقة التي تمت الإشارة إليها على اختلاف الزوايا التي نظرت من خلالها إلى الهجرة

غير الشرعية بصفة عامة وكذلك اختلاف أنواعها والطرق التي اتبعتها، وتباين مناهجها وأدواتها،

ومجالاتها البشرية والمكتبية والزمنية، واساليب الحصول على بياناتها، والمسؤولات التي انطلقت منها،

والأهداف التي سعت إلى تحقيقها، والفروض التي استندت إليها، والحقائق التي وقفت عليها، والنتائج

التي توصلت إليها، تتطلب إبداء بعض الملاحظات حول ابعادها النظرية، والمنهجية، والنواحي الإيجابية،

وأوجه القصور فيها، واين تقف منها الدراسة الحالية، ومدى اتفاقها واختلافها معها. وأهم ما يؤخذ

على الدراسات مايلي:

1- رغم تعدد أهداف الدراسات السابقة، فإنها لم تتطابق تماماً مع أهداف الدراسة الراهنة إلا أنها تناولت بعض الأهداف التي أمكن الاستفادة منها، ومن أبرز هذه الدراسات، دراسة فاطمة النجار "الهجرات الأفريقية إلى ليبيا أسبابها. خصائصها. نتائجها"، والتي تتفق مع بعض أهداف الدراسة الراهنة في البعد التفسيري، وتختلف عنها من حيث مفردات العينة.

كما تتفق الدراسات أيضاً من حيث مدخلها الاجتماعي، وتناولها لموضوع الهجرة الوافدة وتغير القيم الاجتماعية، وهذا لا يعني عدم الاهتمام ببقية الدراسات الأخرى، فكل دراسة وردت في العرض السابق غطت جانباً معيناً وسلطت عليه الضوء بحيث أصبح هناك تكامل في تأسيس قاعدة نظرية استندت إليها الدراسة الراهنة في جميع مراحلها.

2- اعتمدت أغلب الدراسات السابقة في تحليل بياناتها واستنتاج نتائجها على الإحصاء الوصفي باستخدام أسلوب النسب المئوية وهو في نفس الوقت أسلوب غير كافٍ للوصول إلى نتائج متعمقة. والدراسة الراهنة ستعتمد على كل من: الإحصاء الوصفي، والإحصاء الاستنتاجي (التحليلي) معاً في تحليل بياناتها واستنتاج النتائج. بعد أن يتم عرض البيانات الإحصائية عن طريق العرض البياني، والعرض الجدولي. كما ستستخدم الدراسة الحالية أيضاً الأساليب الإحصائية الوصفية كالتوزيعات التكرارية، والنسبة المئوية، بالإضافة إلى ذلك سوف تستخدم الدراسة الأساليب الإحصائية التحليلية التي تخدم أهدافها في إطار العلاقة والدلالة لتأكد من مدى مصداقية فروضها.

3- اعتمدت الدراسات السابقة في بياناتها على مصادر أولية كالإحصائيات الرسمية والوثائق المختلفة، ووثائق مستقلة من منشورة في البحوث والرسائل العلمية، والكتب والدوريات المختلفة، ومصادر ميدانية باستخدام استبيانات للحصول على البيانات من جمهور وعينة الدراسة.

كما تباينت تعميماتها، وطرق تنفيذها بين الوصفية، والمقارنة والمسح الشامل، أو العينة بالأساليب الاحتمالية وغير الاحتمالية، بالطرق العشوائية، إن هذا التعدد في مصادر البيانات، والتباين في أساليب الحصول عليها، وطرق تنفيذ هذه الدراسات، والمميزات والعيوب تجعل من الاعتماد على أسلوب معين أو طريقة ما، أفضلية لها دون غيرها، مما تفيد هذه الدراسة الحالية في اختيار أنسب الأساليب والطرق المنهجية التي بإمكانها الوصول عن طريقها إلى نتائج أكثر شمولاً ودقة ومنطقية. وبالتالي تحقيق الأهداف التي تم تحديدها في الدراسة الحالية. فمن حيث مصادر البيانات، اعتمدت الدراسة الحالية على مختلف المصادر، الأولية منها والثانوية والميدانية، للحصول على بيانات من أكبر عدد من الأفراد، باستخدام استمارة الاستبيان من أجل الوصول إلى أهدافها المرسومة.

4- لقد تعددت أماكن إجراء الدراسات السابقة، وتباينت، واختلفت أزمنتها، وكذلك المجتمعات التي طبقت فيها هذه الدراسات والطبع فإن لكل مجتمع خصوصيته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية، التي يختص بها عن غيره من المجتمعات الأخرى.

5- لقد تعددت المناهج التي اعتمدت عليها الدراسات السابقة، رغم اختلافها. فعلى سبيل المثال اعتمدت الدراسات السابقة على مناهج متنوعة، كالمنهج الوصفي، والكمي والتجريبي، ودراسة الحالة. كما أن بعض الدراسات اعتبرت المسح الاجتماعي من مناهج الدراسة، فالمسح الاجتماعي هو أسلوب من أساليب الدراسات الوصفية.

6- اعتمدت بعض الدراسات السابقة على عدة عينات من المهاجرين في بعض المناطق داخل الأراضي الليبية، عكس هذه الدراسة التي جمعت عينتها من عدة أقسام وإدارات ووزارة الخارجية الليبية.

7- إن معظم الدراسات السابقة تم جمع بياناتها من عينات من جنسيات أفريقية وغير ليبية ومن المهاجرين غير الشرعيين، أما الدراسة الحالية فتم جمع معلوماتها من موظفين ليبين يعملون في أقسام و

إدرات وزارة الخارجية الليبية.

8- اشتركت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في استخدام بعض الأساليب الإحصائية للإجابة على تساؤلات الدراسة وإثبات أو نفي الفرضيات، مثل التوزيع التكراري والنسب المئوية، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

9- بعض الدراسات السابقة ركزت على العامل الاقتصادي بصفته عاملاً رئيسياً من عوامل الطرد والجذب، وأهملت العامل السياسي، فالدوافع الاقتصادية سبب جوهرى يكمن وراء هجرة الأفارقة إلى ليبيا يليها في الترتيب الدوافع الاجتماعية، في حين تحتم الدراسة الحالية بتوضيح دور وأهمية العامل السياسي على العامل الرئيسي من عوامل الطرد والجذب.

ويتضح مما سبق أن هذه الدراسة امتداداً ومنابعة للجهود الطيبة والكبيرة التي تمثلت بوجود الدراسات السابقة المذكورة، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في عدم وجود دراسات تربط بشكل مباشر بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل عام وبين آثار هذه الظاهرة على السياسة الخارجية الليبية بشكل خاص.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة:

أولاً: المقدمة:

تعدُّ ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الموضوعات المهمة التي نالت اهتمام عدد كبير من المسؤولين والمختصين، ولا سيما ما أحدثته من آثار واضحة سواء أكان ذلك على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي أو الديموغرافي في المجتمع الذي بدأت فيه وانتهت إليه هذه الظاهرة. كما أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تعدُّ ظاهرة عالمية، أي لا تقتصر على منطقة معينة دون غيرها من مناطق المعمورة، وتعدُّ ظاهرة معقدة بطبيعتها وأشكالها ونتائجها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والنفسية أيضاً.

ولقد بدأت هذه الظاهرة تتعدى كل الحدود الوطنية الدولية من حيث اتساع وتزايد أعداد المقبلين عليها، حيث إن بيئة المهاجرين بيئة طاردة يقابلها في ذلك استقرار ونمو اقتصادي متطور في دول كانت ولا تزال تشكل مناطق جذب لتيارات الهجرة، مما شكل عبئاً على هذه الدول، التي أخذت تعتمد آليات وإجراءات، وتسن القوانين، وتضع العراقيل أمام تيارات الهجرة المتزايدة.

وتعدُّ الهجرة غير المنظمة في المواثيق الدولية من منطقة إلى أخرى ظاهرة إنسانية قديمة قدم الإنسان، فقد كانت الظروف الحياتية والمناخية تفرض عليه الانتقال المستمر من مكان إلى آخر، فالحجاعة والفقر والزلازل الفيضانات وانتشار الأمراض والحروب، ولا سيما الحروب الأهلية، كلها عوامل فرضت على الإنسان الهجرة من الموطن الرئيسي إلى دول ومناطق أخرى. غير أن الهجرة من أجل العمل، وتحسين ظروف المعيشة، ومستوى الدخل، أو الهجرة من أجل الاستثمار وتسمى (بالهجرة الاقتصادية)، وهي ظاهرة حديثة ولذلك فإن التنظيم القانوني لهذا النوع من الهجرة يعدُّ أيضاً تنظيماً حديثاً، وقد أشارت

ديباجة دستور منظمة العمل الدولية التي تأسست عام 1919م إلى حماية مصالح العمال المهاجرين و

المستخدمين في بلدان غير بلدانهم. ومن الدول التي تأثرت بظاهرة الهجرة غير الشرعية ووقعت ضحية لها ليبيا التي تعد من الدول الواسعة المساحة، إذ تبلغ المساحة الإجمالية (1.759.540) كيلو متراً مربعاً، وهي رابع دول أفريقيا من حيث المساحة، إذ يبلغ طول ساحلها الشمالي عبر البحر المتوسط (1.955.000) كيلو متراً، والذي يعدُّ مركزاً للحضارات القديمة، ويحدها مجموعة من الدول العربية والإفريقية، فهي بذلك تحتل موقعاً جغرافياً مهماً ولا سيما بعد اكتشاف مورد النفط فيها، علاوةً على أنها الأقرب إلى دول الاتحاد الأوروبي ومن مناطق الجذب السكاني، فقد شهدت هجرة بشرية مكثفة من مواطني دول الحوض وما وراء الصحراء، وهذه الهجرة البشرية تستقر في المنطقة فترة مؤقتة ثم تواصل هجرتها بطرق غير قانونية إلى أوروبا عبر البحر، وقد بذلت ليبيا مجهودات حثيثة على الصعيد السياسي والاقتصادي والتنموي والإنساني للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تعد عالمية وليست إقليمية أو محلية، ولا يمكن دراسة هذه الظاهرة بكل أبعادها وتعقيداتها، ومن أجل الوصول إلى حلول لمعالجة هذه الظاهرة، جاءت فكرة هذه الدراسة التي تحمل عنوان ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأثرها على السياسة الخارجية الليبية، للدراسة والبحث والتحليل في مسببات هذه المشكلة الإنسانية التي غالباً ماتنتهي بالاعتقال والسجن أو بالموت، وفقدان القوة البشرية الأفريقية، حيث أن العوامل التي تفسر تزايد وتيرة انتشار هذه الظاهرة متعددة ومتنوعة، إلا أنه سيتم التركيز في الفصل الثاني من البحث، تسليط الضوء على أسباب الهجرة غير الشرعية الأفريقية عبر ليبيا إلى أوروبا في السياسة الخارجية الليبية. وكذلك سيقوم الباحث في الفصل الثاني أيضاً بدراسة وتحليل الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على دول العبور ودول المصدر وطرق معالجتها في السياسة الخارجية الليبية.

وسوف يقوم الباحث بدراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في القوانين الليبية والدولية، في نهاية الفصل الثاني وسيعرض الباحث في الفصل الثالث والآخر تحليلات الدراسة ومن ثم عرض النتائج والتوصيات.

ثانياً: أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار موضوع ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأثرها على السياسة الخارجية الليبية إلى جملة من الأسباب، ومن أهمها:-

- 1- التنامي والتزايد المستمر في اتساع حجم ظاهرة الهجرة غير الشرعية في نهاية العقد الماضي بشكل ملحوظ مما شكّل ذلك عائقاً أمام الدول، كلفها أرواحاً بشرية هائلة تقدر بالآلاف.
- 2- قلة الدراسات والأبحاث حول تناول هذه الظاهرة من الجوانب السياسية، وكذلك كانت حافزاً لمزيد من البذل والعطاء من قبل الباحث لمحاولة إبرازها، وتقديم ما يمكن تقديمه لمحاولة تفسيرها وتحليلها وإمكانية طرح الآراء حولها.
- 3- تأثر العلاقات الدولية تأثراً كبيراً بتزايد نمو هذه الظاهرة، مما ينذر بتعقد هذه العلاقات، فالهجرة غير الشرعية أصبحت من المشاكل التي تؤثر في العلاقات السياسية بين بلدان الإقليم المغاربي في بعده الأفريقي و الأوروبي، وهذا ما يحتاج إلى دراسة ومعالجة وتخطيط وعمل مشترك و جماعي، وإيجاد حلول مناسبة ذات طابع بعيد المدى.
- 4- وجهة نظر بعض المحللين السياسيين والكتاب الغربيين الذين ينظرون إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية، على أنها شكل جديد للإرهاب باعتبار أن مصدرها قارة أفريقيا، والدول العربية التي هي في نظر الغرب دول مصدرة للإرهاب.
- 5- الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية، تستوجب تعاوناً دولياً على كافة المستويات، والأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- 6- محاولة محدودة ومتواضعة لتقديم هذا الموضوع إلى المعنيين به، وتدعيماً للجهود العلمية.

ثالثاً: مشكلة الدراسة:

شهدت العقود القليلة الماضية تزايداً واضحاً في موجات الهجرة الدولية، التي قصد بعضها القارة الأوروبية. ومع هذا التزايد تصاعد الاهتمام سواءً على مستوى السياسات، أو على المستوى البحثي بقضايا المهاجرين من مداخل عدة، منها دور الأقليات في دول المهجر، وسياسات الاندماج، ودعم التعددية الثقافية في مقابل سياسات التمييز والحركات العنصرية، وضغوط تنظيمات المهاجرين لكفالة حقوق الجماعات المهاجرة ودعمها الإسلام في أوروبا، وإشكاليات الهوية، إلى غير ذلك من مداخل تنبناها الأدبيات والدراسات المهمة بقضايا الهجرة. وقد احتلت قضية الهجرة عبر البحر المتوسط بطريقة غير شرعية، مساحة واسعة من اهتمام وسائل الإعلام، وعدد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والإقليمية في الآونة الأخيرة، ولا سيما بعد أن باتت قضية الهجرة غير الشرعية مشكلة تؤرق الدول المستقبلية لهؤلاء المهاجرين، وعلى رأسها دول أوروبا التي تعدّ المستقبل الأول للمهاجرين غير الشرعيين من دول شمال إفريقيا، غير أن هذا الاهتمام الكبير من قبل حكومات دول الاتحاد الأوروبي وكذلك حكومات دول جنوب المتوسط، ركز بشكل أساسي على ضرورة وقف فلول الهجرة غير الشرعية إلى شواطئ أوروبا بآليات أقل ما توصف بها أنها أمنية، إذ تتجاهل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تدفع المهاجرين إلى التضحية بأرواحهم في سبيل إيجاد فرصة عمل، وتحقيق حلمهم بحياة أفضل، وبناء على ذلك فإن مشكلة الدراسة تكمن في التساؤلات الآتية:

رابعاً: أسئلة الدراسة:

- 1- ما هي أهم أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية؟.
- 2- هل توجد آلية أو خطط استراتيجية واضحة، لتحقيق التعاون بين دول العالم لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟.

3- كيف تواجه السياسات البيئية الآثار والأضرار المترتبة على ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟.

4- ما هي أهم التوجهات والخطط المستقبلية، التي تم إعدادها في السياسات البيئية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟.

5- هل نجحت التشريعات القانونية البيئية بتجريمها لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الحد من ارتفاع نسبة المقبلين عليها؟.

خامساً: أهداف الدراسة:

ترنو هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

- 1- معرفة أهم أسباب الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية.
- 2- التعرف على أهم السبل والخطط الاستراتيجية المؤدية إلى تحقيق التعاون بين دول العالم لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- 3- التعرف على الكيفية التي تلعب بها السياسات البيئية الآثار والأضرار المترتبة على ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- 4- الاستفادة من أهم الخطط والتوجهات المستقبلية، التي تم إعدادها في السياسات البيئية الرامية الى الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- 5- التحقق من نجاح التشريعات القانونية البيئية بتجريمها لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الحد من ارتفاع نسبة المقبلين عليها.

سادساً: أهمية الدراسة:

إنّ تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية الأفريقية، وتزايدها في بلدان شمال إفريقيا، ولاسيما في ليبيا بصفتها دولة عبور لهذه الظاهرة، يشكل تحدياً كبيراً وخطيراً على أمن واستقرار وتنمية المنطقة كلها، أي

العربية والإفريقية، ويخلق نوعاً من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، ويتسبب في سوء العلاقات السياسية وتدهورها بين الدول (العربية - العربية)، و(العربية - الإفريقية)، و(العربية - الأوروبية)، و(الإفريقية - الأوروبية)، ولذلك فإن النتائج التي سوف تتوصل إليها هذه الدراسة، ستكون ذات أهمية لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، و إنجاز علمي يكون خلفية لدراسات مستقبلية، ومردوداً اجتماعياً ذا قيمة اجتماعية يحد من الانتحار الجماعي، الذي يكبد المجتمع خسائر مادية ونفسية، وذلك بالدعوة إلى العناية والرعاية الجادة لهذه الشريحة في جميع مستويات المجتمع، وبإبداء الرأي وإعطاء الحلول لمواجهة العوامل المهنية والفجوة للقيام بهذه المغامرة التي نسبة نجاحها يكون ضئيلاً جداً.

سابعاً: حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: ظاهرة الهجرة غير الشرعية في السياسات الليبية.
- الحدود المكانية: دراسة تطبيقية شاملة على وزارة الخارجية والداخلية في ليبيا.
- الحدود الزمنية: يغطي البحث الفترة من (2005 - 2013 ميلادية).

ثامناً: فروض الدراسة:

تتمثل فرضيات الدراسة بخمس فرضيات، وهي:

- **الفرضية الأولى:** معرفة ما إذا كان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية تدل على وجود أسباب تؤدي وتدفع إلى الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية.

- **الفرضية الثانية:** معرفة ما إذا كان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية، حول وجود آلية وخطط إستراتيجية واضحة في السياسات الليبية، لتحقيق التعاون بين دول العالم، لمعالجة ظاهرة الهجرة غير

الشرعية دون المساس بمصالح الدول المعنية.

- **الفرضية الثالثة:** معرفة ما إذا كان هناك علاقة ذات دلالة إحصائية تدل على أن الهجرة غير الشرعية

إلى أوروبا عبر الأراضي الليبية يترتب عليها آثارٌ وأضرارٌ على المجتمع الليبي.

- **الفرضية الرابعة:** التعرف على ما إذا كانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية تشير إلى وجود

توجهات وخطط مستقبلية، تم إعدادها في السياسات الليبية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

- **الفرضية الخامسة:** التحقق من وجود علاقة ذات دلالة إحصائية تؤكد على أن التشريعات القانونية

الليبية قد نجحت في الحد من ارتفاع نسبة المقيمين عليها.

تاسعاً: منهجية الدراسة:

نظراً لامتداد حجم هذه الدراسة، سوف نعتمد على المناهج العلمية الآتية:

أ- **المنهج الاستقرائي:** يمكن تعريف الاستقراء على أنه عملية ملاحظة الظواهر وتجميع البيانات عنها

للتوصل إلى مبادئ عامة وعلاقات كلية. ونعني بذلك هو أن نتبع جزئيات نوع معين لأجل أن نعرف

الحكم الكلي الذي ينطبق عليها، فنؤلف منه قاعدة عامة.

ب- **المنهج الوصفي التحليلي:** يعتمد هذا المنهج، على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم

بوصفها وصفاً دقيقاً، ويعبر عنها كيفياً أو كمياً، فالتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح

خصائصها، أما التعبير الكمي فيعطيها وصفاً رقمياً، يوضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها، أو درجة

ارتباطها مع الظواهر الأخرى، ولعل أبرز أهداف هذا المنهج، ما يتمثل في جمع معلومات حقيقية

ومفصلة عن ظاهرة موجودة فعلاً في مجتمع معين، وتعدّ استقصائية في طبيعتها لاعتمادها على

النظريات الإدارية والدراسات السابقة.

ج- **سوف يستخدم الباحث الوسائل الإحصائية في تحليل البيانات الدراسية، والتي تتمثل في استخدام**

حزمة البرامج الإحصائية، التي تعرف بـ "التحليل الإحصائي الأساسي (SPSS) Statistical Package

"for Social Science

عاشراً: أدوات الدراسة:

سوف تعتمد الدراسة على عدّة طرق لجمع البيانات اللازمة لها، وهي تتمثل في الآتي:

1- المصادر الأولية: (Primary Sources): وهي المصادر التي سجلت ودونت بياناتها ومعلوماتها بشكل مباشر، من الأشخاص أو الإدارة المعنية بجمع تلك المعلومات ونشرها، فهذه المصادر تكون معلوماتها وبياناتها صحيحة.

2- المصادر الثانوية: (Secondary Sources): تأتي البيانات الثانوية من الكتب والدراسات السابقة، ذات العلاقة بالموضوع والمقالات المختلفة المنشورة، التي تم الاطلاع عليها قبل الشروع في الدراسة.

3- الاستبانة (Questionnaire): وتعرف الاستبانة، بأنها مجموعة من الأسئلة والاستفسارات المتنوعة والمربطة ببعضها بعضاً بشكل يحقق الهدف أو الأهداف، وهي أكثر أدوات البحث العلمي استخداماً، وتعدّ أفضل وسائل جمع المعلومات، عن مجتمع الدراسة.

الحادي عشر: مصطلحات الدراسة:

إن وضع تعريفات واضحة ومحددة، لكل مفهوم أو مصطلح يتم استخدامه من قبل الباحثين، هو من مميزات العلم، والغرض من ذلك هو تجنب أي لبس في هذه المصطلحات، وتحديد ما تشير إليه بدقة، ومن ثم سوف يتناول الباحث جملة من المفاهيم التي وردت في كتابات بعض الدارسين ذات علاقة بموضوع البحث على النحو الآتي:

الهجرة: (migration) تعني الانتقال من مكان إلى آخر، ولاسيما من دولة أو إقليم أو محل سكن، أو إقامة إلى مكان آخر بغرض الإقامة فيه، وتعني أيضاً، الانتقال بصفة دورية من إقليم إلى آخر، وهذا

تشير كلمة هجرة، إلى أنواع مختلفة من الحركات السكانية مع الافتراض الضمني، أنه سترتب على هذه الحركات تغير في محل الإقامة أو المسكن⁽¹⁾.

الهجرة الدولية: (international migration): يشمل هذا النوع من الهجرات، الانتقال السكاني عبر حدود الدول، ليس فقط الدول المتجاورة، بل من قارة إلى أخرى، وليست المسافة ذات اعتبار كبير في تعريف هذا النوع من الهجرة⁽²⁾.

الهجرة الداخلية: (internal migration) : هي التي تتم من منطقة إلى أخرى في دولة ما دون عبور الحدود السياسية الدولية⁽³⁾. إما بسبب تدني مستوى الحياة في البيئة الأصلية، أو انتشار البطالة وانخفاض مستوى الدخل، وتختلف عن الهجرة الخارجية بأنها أقل تكلفة وسهولة الانتقال⁽⁴⁾.

الهجرة القسرية: (forced migration): هذا النوع من الهجرة يتميز بأن حركة الانتقال السكاني، حركة مفروضة من قبل الدولة، أو أي قوة سياسية أو عسكرية، فهؤلاء المهاجرون يعجزون هنا عن اتخاذ قرار الهجرة برغبتهم، ويكونون غير قادرين حتى على اختيار الموقع الجديد، وتمثل تجارة الرقيق مثلاً صارخاً على هذا النوع من الهجرة⁽⁵⁾.

الهجرة الاضطرارية: (impelled migration) ونعني بها نقل أفراد أو جماعات من أماكن إقامتهم الأصلية إلى أماكن أخرى، أو إجبار السلطات بعض الأفراد أو الجماعات على النزوح من منطقة معينة،

(1)- مجموعة باحثين. 2000م. دراسات في علم السكان. الإسكندرية. دار المعرفة. ص271.

(2)- فتحي محمد أبوعيانة. 1976م. دراسات في جغرافيا السكان. بيروت. دار النهضة العربية.. ص267.

(3)- أحمد علي إسماعيل. 1997م. أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية. ط8. القاهرة. دار الفجالة. ص95.

(4)- عبد الرزاق عبد الله عوض الزوي. 2009م. الهجرة الوافدة وعلاقتها بتغير بعض القيم الاجتماعية. نتائج دراسة ميدانية على مدينة الكفرة. الإسكندرية. دار الطباعة الحرة. الأزاريطة. ص55.

(4)- السيد عبد المعطي السيد. 2006م. علم اجتماع السكان. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية. ص321.

(5)- السيد عبد المعطي السيد. 2006م. علم اجتماع السكان. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية.. ص321.

أو إخلائها خشية كارثة، كالزلازل والفيضانات أو الحروب أو غيرها، وتمثل هجرة اليهود من ألمانيا إلى أوروبا، أعقاب الحركة النازية، من أبرز الأمثلة على هذا النوع من الهجرة⁽⁶⁾.

الهجرة الدولية الاختيارية "الطوعية": (Voluntary free migration): يقصد بها كل الذين هاجروا إلى دول أخرى غير دولهم بصورة اختيارية، فالمهاجر الحر يتخذ قراره بحرية، ويختار مكان الاستقبال بحثاً عن وظيفة أفضل، أو مستوى معيشة أفضل⁽⁷⁾.

نزيف العقول: brain drain: يقصد به هجرة العلماء من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، وقد يحدث من الدول المتقدمة إلى الدول الأكثر تقدماً، وتكون نتائجه أن تعاني الدول التي يهاجر منها العلماء، والفنيون المتخصصون عجزاً في حاجتها، نظراً لعوامل الجذب والإغراء، التي تقدمها الدول المتقدمة إلى أصحاب هذه العقول من مادة⁽⁸⁾.

المهاجر: immigrant: هو ذلك الشخص الذي ينتقل إلى بلد، ليقوم فيه ويعيش فيه من عمله، لا من رأس مال ينقله معه أو نقود تتحول إليه⁽⁹⁾.

المهاجرون غير الشرعيين: Illegal immigrants: هم أولئك الذين يدخلون أي دولة بدون أوراق رسمية خاصة بالهجرة الوافدة، وكذلك هؤلاء الذين يدخلون بدون تصريح، والذين يدخلون بوثائق مزورة، وهؤلاء الذين دخلوا بتصاريح مؤقتة، ولكنهم تجاوزوا مدة تلك التصاريح، والذين يدخلون عن طريق التسلل عبر الحدود⁽¹⁰⁾.

(6) - علي عبد الرازق حلي. 1984م. علم اجتماع السكان. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية. ص 293.

(7) - فايز محمد العيسوي. 2003م. أسس الجغرافية البشرية. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية. ص 113.

(8) - أحمد علي إسماعيل. 1995م. أسس علم السكان. الإسكندرية. دار المعارف. ص 105 - 106.

(9) - عاطف وصفي. عبد الهادي الجوهري. 1965م. دراسات في علم الاجتماع الحضري. المجموعة الإفريقية. الكتاب الأول في النحضر والهجرة. ط 1. القاهرة. دار المعارف. ص 78.

(10) - ربيع كمال كردي صالح. 2005م. الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهجرة المصريين الريفيين إلى إيطاليا. دراسة أنثروبولوجية في قرية

تطوان بمحافظة الفيوم. رسالة دكتوراه. قسم علم الاجتماع. القاهرة. جامعة عين شمس.

الثاني عشر: الدراسات السابقة:

1- دراسة نكوس جوزيف. المهاجرون من غرب إفريقيا في مدينة طرابلس. أسباب هجرتهم

وآثارها. رسالة ماجستير. 1999م. كلية العلوم الاجتماعية التطبيقية. جامعة طرابلس. ليبيا⁽¹¹⁾.

لقد أهتم الباحث نكوس من خلال دراسته بالمهاجرين من غرب أفريقيا، وخاصة من دولة نيجيريا الموجودين في طرابلس خلال الفترة الزمانية من 1986-1998م وذلك لأن نيجيريا تعتبر أكبر دولة في غرب أفريقيا من حيث القوة الاقتصادية وكانت تستقبل الكثير من المهاجرين من غرب أفريقيا مثل غانا وليبيريا ومالي وسيراليون والسنغال، وكانت الأسباب وراء ذلك تكمن في عدم الاستقرار السياسي والحروب المحلية والدولية، وتسبب الأوضاع الاقتصادية المتردية.

وقد كان حجم عينة دراسة جوزيف 120 عينة تم اختيارهم بطريقة عشوائية من الذكور من دول غرب إفريقيا فقط، وتستهدف دراسته الأهداف الآتية:

- 1- التعرف على نوعية المهاجرين، بقصد معرفة جنسياتهم.
- 2- الكشف عن العلاقة بين المستوى التعليمي للمهاجر وموضوع هجرته.
- 3- الكشف عن مدى أهمية العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على حركة الهجرة، وبمعنى آخر هل للفقر والعوز دور في قرار الهجرة؟ أم ان الظروف الاجتماعية السيئة تؤدي بالفردي إلى الهجرة، أم أن العوامل السياسية والنزاعات القبلية لها دور في الهجرة؟
- 4- معرفة أثر العلاقة الطيبة بين المهاجرين والمواطنين الليبيي لها دور في زيادة نسبة المهاجرين إلى

طرابلس أم لا؟.

(11) - نكوس جوزيف. 1999م. المهاجرون من غرب إفريقيا في مدينة طرابلس. أسباب هجرتهم وآثارها. رسالة ماجستير. كلية العلوم

الاجتماعية التطبيقية. ليبيا. جامعة طرابلس..

وكان محور أهتمام هذه الدراسة يدور حول التساؤل المحتل في مشكلة الدراسة وهو وجود علاقة طردية بين الهجرة ومستوى التعليم، كما سعت هذه الدراسة إلى توضيح النواحي المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقد توصلت دراسة جوزيف إلى النتائج الآتية:

- 1- وجود علاقة بين المستوى التعليمي للمهاجر ومعدل الهجرة في مجتمع الدراسة.
 - 2- وجود علاقة بين نوعية المهاجر ودوافع الهجرة.
 - 3- وجود علاقة بين المستوى التعليمي والدوافع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للهجرة.
 - 4- وجود علاقة بين متوسط عمر المهاجرين والحالة التعليمية لهم، لأن معظم المهاجرين من الشباب.
 - 5- وكذلك كشفت دراسته عن عوامل الطرد والجذب أي اسباب الهجرة، وهي في معظمها أسباب اقتصادية من الدرجة الأولى، ولا تخلو من عملية التقليد أي أن أهل البلد الواحد يقلدون بعضهم البعض في موضوع الهجرة فإذا هاجر شخص قلده الكثير من أهل بلده واصدقائه.
 - 6- من خلال هذه الدراسة أشار المهاجرون العزاب على أن ليبيا ليست محطتهم الأخيرة، بل هي مجرد نقطة للعبور إلى مناطق مختلفة مثل أوروبا أو أمريكا أو أستراليا طلباً لدخل أعلى ومعيشة أفضل.
- 2- محمد أعبيد الزنتاني. 2012م. أثار الهجرة الأفريقية غير الشرعية إلى أوروبا على بلدان العبور (ليبيا نموذجاً). بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه الدقيقة. كلية القيادة والإدارة. جامعة العلوم الاسلامية الماليزيا.⁽¹²⁾

أهمية الدراسة: تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية قضية عالمية تتفاوت في اتجاهاتها ومستوياتها من دولة إلى أخرى، وتكون الهجرة عادة نتاجاً لأسباب مختلفة ومتعددة من بلد لآخر، وبطبيعة الحال فإن هذه الدراسة سوف تتوجه إلى دراسة أثار الهجرة الإفريقية غير الشرعية إلى أوروبا من خلال الشواطئ الليبية،

(12) - محمد أعبيد الزنتاني. 2012م. أثار الهجرة الأفريقية غير الشرعية إلى أوروبا على بلدان العبور (ليبيا نموذجاً). بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه الدقيقة. كلية القيادة والإدارة. جامعة العلوم الاسلامية الماليزيا.

بمعنى أن هناك هجرة غير مشروعة تأتي أكثرها من الدول الأفريقية في جنوب الصحراء مضافاً إليها هجرة أبناء بلدان شمال أفريقيا، والتي تود هذه الدراسة الكشف عن آثارها على بلدان العبور من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والدينية، للوقوف على دوافع واتجاهات المهاجرين رغم ما تُطلعنا به كافة وسائل الإعلام بما تسببه ظاهرة الهجرة من مشكلات متعددة ومتنوعة ومتداخلة، منها مايقع على دول العبور ومنها ما يقع على دول الاستقبال والمصدر ومنها مايقع على المهاجر نفسه حيث يعرض حياته للخطر أو الموت غرقاً فضلاً عن أنها تخلق مشكلات بين مختلف الدول.

ونظراً لتشعب موضوع الهجرة واتساع مجالاته فقد اعتمدت دراسة اعبيد المنهج الاستردادي ومنهج المسح الاجتماعي والمنهج الوصفي وكذلك الإحصائي والمنهج التحليلي. وجمع البيانات فقد صمم الباحث استبانة وتم توجيهها إلى شوعين من عينة المجتمع الرجال والنساء من المواطنين الليبيين المقيمين في مدن عبور المهاجرين جنوب ليبيا وشمالها، وقد بلغ عدد عينة الدراسة (300) مواطن ليبي. واستخدم الباحث في تحليل بيانات دراسته حزمة البرامج الإحصائية (SPSS). وهذه الدراسة عدة أهداف عملية واجتماعية يقصد من خلالها تسليط الضوء على العموض الذي يكتنف هذه الظاهرة باعتبارها ظاهرة اجتماعية مستمرة ومتجددة ومتنوعة ولها آثارها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على كل من البلدان المصدرة والبلدان المستقبلة للمهاجرين. وتستهدف الدراسة الأهداف الآتية:

1- معرفة الآثار الاجتماعية على المجتمع في بلدان العبور من جراء الهجرة غير الشرعية.

2- معرفة الآثار الاقتصادية الناجمة عن هذه الظاهرة.

3- معرفة الآثار السياسية على بلدان العبور من وراء هذه الظاهرة.

4- معرفة الآثار الدينية وانعكاساتها على المجتمعات الإسلامية في دول العبور.

5- معرفة دور وسائل الاعلام ودور رجال الامن والدين في معالجة آثار الهجرة.

6- معرفة الدور الذي تقوم به القيادات المحلية الليبية في معالجة ظاهرة غير الشرعية.

7- محاولة الوصول إلى خطة عملية لمعالجة هذه الظاهرة، أو التقليل منها.

أن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو محاولة كشف الآثار المترتبة على هذا النوع من الهجرة في المناطق الليبية سواء كانت إيجابية أو سلبية، وذلك بقصد تنمية الجوانب الإيجابية ومحاولة وضع حلول للجوانب السلبية ومعالجة المشاكل التي تنجم عن هذه الظاهرة.

ومن خلال ما سبق إشارة الدراسة الى وجود آثار تسببها ظاهرة الهجرة غير الشرعية على دول العبور ودول الاستقبال كما تسببت تلك الآثار في العديد من التوترات السياسية في العلاقات الدولية، ولذلك بعد تحليلات محتوى هذه الدراسة والتي كشفت عن اسباب الهجرة وآثارها من خلال شقيها النظري والميداني فقد خلصت إلى النتائج الآتية:

1- كشفت الدراسة أن أهم أسباب الهجرة غير الشرعية هو العامل الاقتصادي ورغبة المهاجر في تحسين حالة المعيشة.

2- أوضحت نتائج الدراسة أن الدول القريبة والجاورة لليبيا هي أكثر الدول المصدرة لهذا النوع من الهجرة، مما يدعم النظرية المفسرة لها على أن قرب المسافة وقلة التكلفة من بين العوامل المؤثرة في تيارات الهجرة غير الشرعية.

3- بينت الدراسة أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تؤثر على المجتمع الليبي وأن جميع الليبيين يشعرون بهذا التأثير المتنوع والمتعدد ولكنه نسبي كالتأثير السياسي والأمني واضطراب العلاقات الدولية كما أن تأثير صحي واقع على المجتمع الليبي متمثلاً في إصابة بعض أفراد المجتمع بالأمراض المعدية وغيرها.

4- أشارت الدراسة إلى وجود خلافات بين ليبيا وبعض الدول الأوروبية بسبب تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية على اعتبار أن ليبيا دولة عبور إلى أوروبا.

- 5- من نتائج الدراسة أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تسبب في ارتفاع نسبة البطالة بين الشباب الليبي.
- 6- كشفت الدراسة أن اهتمام القيادات التنفيذية الليبية وقراراتها من أجل الحد من هذه الظاهرة غير كافٍ وإن قراراتها ينقصها تفعيل اللازم للحد من هذه الظاهرة.
- 7- أما عن سبل الوقاية والعلاج من هذه الظاهرة أكدت الدراسة على أن العلاج منها هو علاج سياسي واقتصادي واجتماعي وأمني وإعلامي.
- 8- أكدت الدراسة على ضرورة وضع شروط لدخول الأراضي الليبية منها خلو المهاجر من الأمراض المعدية وسلامة أوراقه الدالة على هويته وجنسيته والدخول عبر القنوات الشرعية المسموح بها ومنعهم من التسلل ونشر الوعي داخل بلدانهم الأصلية عن مخاطر التي يتعرض لها المهاجر.
- 9- ضرورة اسهام الدول الأوروبية المضطربة في تنمية الدول الأفريقية حتى تستطيع تلك الدول أن تستوعب الفائض من عمالتها داخل كواتها والعمل المشترك على منع هذه الظاهرة.
- 3- دراسة فاطمة الهادي النجار الهجرات الأفريقية إلى ليبيا أسبابها. خصائصها. نتائجها. رسالة ماجستير. 2005م قسم الجغرافيا. أكاديمية الدراسات العليا. طرابلس. ليبيا⁽¹³⁾.
- أشارت الباحثة في دراستها إلى أن الهجرة ظاهرة اجتماعية واستخدمت في منهجية الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وفيه تم تجميع البيانات اللازمة من خلال الاطلاع المكتبي على ما تم كتابته في موضوع الهجرة، كما اعتمدت على التقارير والدوريات والاتصال بالجهات ذات العلاقة، واستخدمت الباحثة نموذج الاستبيان لجمع البيانات وقامت بتوزيعه على عينة عشوائية بلغ عددها 900 شخص من سبعة مناطق في ليبيا، وتتساءل هذه الدراسة عن ماهي الدوافع المختلفة للهجرات الإفريقية إلى ليبيا، وهل هناك آثار مترتبة عليها؟ وكم عدد الجنسيات الإفريقية التي هاجرت إلى ليبيا، وما خصائصهم؟ وهل تعد

(13) - فاطمة الهادي النجار. 2005م. الهجرات الأفريقية إلى ليبيا أسبابها. خصائصها. نتائجها. رسالة ماجستير. قسم الجغرافيا. طرابلس. ليبيا. أكاديمية الدراسات العليا.

ليبيا نحاية هجرتم أم أنها نقطة عبور إلى غيرها؟ وما هو حجم العمالة المستفاد منها في عملية التنمية؟. وتأني أهمية هذه الدراسة في محاولة لفهم انعكاسات الهجرات الإفريقية على ليبيا سلباً أو إيجاباً، وتأثير ذلك في المجتمع الأصلي. وهدفت الدراسة إلى الآتي:

أ- التعرف على أكثر الآثار المترتبة على هجرة الافارقة الى ليبيا سلباً وإيجاباً.

ب- تسليط الضوء على جنسيات المهاجرين الافارقة في ليبيا والنسبة التي تمثلها كل جنسية.

ج- الكشف عن الدوافع التي جعلت المهاجرين الافارقة يختارون ليبيا على أنها منطقة مفضلة للهجرة. وأشارت الدراسة إلى أن الهجرة وجدت آفاقاً واسعة أفريقياً، من خلال المشاكل التي تعانيها القارة التي ارتبطت إلى حد كبير بالهجرة، فتضخم عدد سكان المدن، وعجز الدول عن تقديم الخدمات، وارتفاع معدلات البطالة و انخفاض الأجور، وكثرة التناقضات في مجال الأنظمة الاجتماعية، كل ذلك هيأ الظروف الملائمة أمام المواطن الأفريقي لأخذ قرار الهجرة، وأظهرت نتائج هذه الدراسة الآتي:

1- أن للموقع الجغرافي لليبيا أهمية في تهيئة الظروف المناسبة لتكون ليبيا منطقة عبور واستقبال ويدعم ذلك الخلل في توفر الأيدي العاملة في الحالات التي تحتاجها الدولة، مما أدى إلى الاستعانة بالأيدي العاملة الأجنبية والأفريقية.

2- أن نسبة من المهاجرين الافارقة في ليبيا هم من الفئة العمرية الشابة القادرة على العمل، وتحمل مشاق السفر. وفي ضوء تفحص أوضاع المهاجرين ومعاينة تركيبهم النوعي، إتضح أن الذكور يمثلون أعلى نسبة من الإناث، وأن أغلب المهاجرين إلى ليبيا هم من العزاب الذين لم يسبق لهم الزواج.

3- أن أكثر الأعداد الوافدة إلى ليبيا هم من دول الحزام الصحراوي وإلى الجنوب منه، وتقل الأعداد كلما اتجهنا جنوب الدوائر الاستوائية، وأن منطقة الحزام الصحراوي تشكل منطقة طاردة للأفراد المقيمين بها، وذلك لأسباب اقتصادية وسياسية، وانعدام الأمن والاستقرار، وجاءت الأسباب الاجتماعية في أدنى

قائمة الأسباب الكامنة وراء الهجرة.

4- أن اتجاهات المهاجرين في اختيار المدن الليبية مرتبط في المقام الأول بظروف اقتصادية، وإمكانية الحصول على العمل، والرغبة في تحسين المستوى المعيشي، إلا أن تحقيق فرصة العمل في ليبيا صعبة إن لم تكن مستحيلة، فأغلب الأفراد هم عمالة غير معمرة، وليس لديهم الإمكانات التعليمية لتعبئة مناشط اقتصادية مهمة ما يدفعهم إلى التواجد في مناطق قد تتشابه مع ظروف عملهم أو تعرضهم للبطالة ومشاكلها وسلباتها على المجتمع، وتشكل عامل طرد جديد في اتجاه الدول الأوروبية.

5- وقد حصلت الباحثة إلى أن معظم أفراد العينة قد تم دخولهم بطرق غير شرعية، وأن أغلبهم لا يملكون جوازات سفر أو إذن دخول إلى الأراضي الليبية، حيث شكل الحاصلون على إقامة لغرض مزاولة العمل في ليبيا نسبة ضئيلة جداً لم تتعدى 10% من أفراد عينة الدراسة.

4- سالم المبروك جويده. 2012م. نظم المعلومات الإدارية ودورها في تطوير الإدارة الليبية. دراسة تطبيقية على الإدارة العامة لمكافحة التسلل والهجرة غير الشرعية. رسالة دكتوراه. جامعة العلوم الإسلامية الماليزية. نيلاي.⁽¹⁴⁾

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر نظم المعلومات الإدارية ودورها في تطوير النظم الإدارية الليبية، وهي دراسة تطبيقية على الإدارة العامة لمكافحة التسلل والهجرة غير الشرعية، كما أن الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو الإسهام في عملية تطوير نظم المعلومات الإدارية بالعمل الإداري في الإدارة الليبية عموماً والإدارة العامة لمكافحة التسلل والهجرة غير الشرعية خاصة، واستناداً إلى أهمية الإدارة العامة في ليبيا ودورها في النهوض بمهامها في ضوء التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات ونظمها هدفت الدراسة

إلى ما يلي:

(14) - سالم المبروك جويده. 2012م. نظم المعلومات الإدارية ودورها في تطوير الإدارة الليبية. دراسة تطبيقية على الإدارة العامة لمكافحة التسلل والهجرة غير الشرعية. رسالة دكتوراه. جامعة العلوم الإسلامية الماليزية. نيلاي.

1- التعرف على طبيعة نظم المعلومات الإدارية (mis) الحديثة، ومحاولة الاستفادة منها في تطوير الإدارة العامة لمكافحة التسلل والهجرة غير الشرعية.

2- التعرف على تقييم أفراد مجتمع الدراسة في الإدارة العامة لمكافحة التسلل والهجرة غير الشرعية لنظم المعلومات الإدارية اللازمة لأداء مهامهم الإدارية التي تصلهم من أقسام المعلومات في إدارتهم.

3- التعرف على المعوقات والصعوبات التي واجهت الإدارة العامة لمكافحة التسلل والهجرة غير الشرعية.

4- التعرف على مجال التعاون الدولي في مجال نظم المعلومات الإدارية في الإدارة العامة لمكافحة التسلل والهجرة غير الشرعية، وإدارة هذه المشكلة على أسس إنسانية.

5- تحدد مستوى أمن المعلومات الذي تتمتع بها الإدارة العامة لمكافحة التسلل والهجرة غير الشرعية.

6- التعرف على الأسس النظرية التي يقوم عليها مفهوم نظم المعلومات الإدارية.

ولتحقيق أهداف الدراسة المشار إليها فقد صمم الباحث استبانة تتكون من (88) فقرة، لغرض جمع

البيانات الأساسية اللازمة، لتحديد طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات، وقد تم توزيع

الاستبانة على أفراد عينة الدراسة وعددهم (354) من العاملين بالإدارة العامة لمكافحة التسلل والهجرة

غير الشرعية، وتم أخذ عينة طبقية عشوائية، وقد تم اعتماد صدق المحكمين لهذه الاستبانة، واستخدام

الباحث المنهج الوصفي التحليلي والبرنامج الإحصائي (SPSS)، لتحليل البيانات. واستخلاص النتائج،

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

1- قبول فرضيات الدراسة، والتأكيد على أن نظم المعلومات الإدارية المستخدمة في إدارة الهجرة غير

الشرعية من وجهة نظر مجتمع العينة مرتفع، ولكن هناك حاجة إلى استخدام نظم معلومات إدارية

متقدمة تساهم في رفع كفاءة الأداء الإداري، وأن جميع أفراد مجتمع العينة أيدوا استخدام الكمبيوتر في

جميع الأقسام الإدارية، وأيدوا بقوة استخدام التكنولوجيا المتقدمة، وتحديث وميكنة المكاتب، وبناء قاعدة

بيانات مركزية بوزارة الداخلية تؤخذ منها المعلومات آلياً.

2- تبين من خلال تحليل بيانات دراسة جويده أن هناك معوقات تواجه تطوير نظم المعلومات الإدارية

منها معوقات مالية وإدارية، وبنية تحتية، إلى جانب التدريب والتعليم والخبرة في استخدام التكنولوجيا.

3- توجد علاقة وثيقة بين أنواع نظم المعلومات الإدارية المحسوبة المستخدمة ومستويات تأثيرها في الأداء

الإداري وصناعة القرارات الإدارية في الإدارة العامة لمكافحة التسلل والهجرة غير الشرعية في ليبيا.

4- هناك علاقة إيجابية بين المستوى التنظيمي لنظم المعلومات وجودة المعلومات الإدارية في الإدارة

العامة لمكافحة التسلل والهجرة غير الشرعية التابعة وزارة الداخلية الليبية، وتمثل في الجودة في دقة

المعلومات التي تقدمها نظم المعلومات وملاءمتها والتوقيت المناسب للحصول على هذه المعلومات

والكمية من المعلومات.

5- إن الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية قديمة، تستلزم تعاوناً دولياً لمكافحة ومنعها في إطار جماعي

بين جميع الأطراف ذات العلاقة، وهذا ما تمثّل فيه دراستنا مع دراسة جويده ودراسة فاطمة النجار.

التعقيب على الدراسات السابقة:

إن الدراسات السابقة التي تمت الإشارة إليها على اختلاف الزوايا التي نظرت من خلالها إلى الهجرة

غير الشرعية بصفة عامة وكذلك اختلاف أنواعها والطرق التي اتبعتها، وتباين مناهجها وأدواتها،

ومجالاتها البشرية والمكتبية والزمنية، واساليب الحصول على بياناتها، والمسؤولات التي انطلقت منها،

والأهداف التي سعت إلى تحقيقها، والفروض التي استندت إليها، والحقائق التي وقفت عليها، والنتائج

التي توصلت إليها، تتطلب إبداء بعض الملاحظات حول أبعادها النظرية، والمنهجية، والنواحي الإيجابية،

وأوجه القصور فيها، واين تقف منها الدراسة الحالية، ومدى اتفاقها واختلافها معها. وأهم ما يؤخذ

على الدراسات مايلي:

1- رغم تعدد أهداف الدراسات السابقة، فإنها لم تتطابق تماماً مع أهداف الدراسة الراهنة إلا أنها تناولت بعض الأهداف التي أمكن الاستفادة منها، ومن أبرز هذه الدراسات، دراسة فاطمة النجار "الهجرات الأفريقية إلى ليبيا أسبابها. خصائصها. نتائجها"، والتي تتفق مع بعض أهداف الدراسة الراهنة في البعد التفسيري، وتختلف عنها من حيث مفردات العينة.

كما تتفق الدراسات أيضاً من حيث مدخلها الاجتماعي، وتناولها لموضوع الهجرة الوافدة وتغير القيم الاجتماعية، وهذا لا يعني عدم الاهتمام ببقية الدراسات الأخرى، فكل دراسة وردت في العرض السابق غطت جانباً معيناً وسلطت عليه الضوء بحيث أصبح هناك تكامل في تأسيس قاعدة نظرية استندت إليها الدراسة الراهنة في جميع مراحلها.

2- اعتمدت أغلب الدراسات السابقة في تحليل بياناتها واستنتاج نتائجها على الإحصاء الوصفي باستخدام أسلوب النسب المئوية وهو في نفس الوقت أسلوب غير كافٍ للوصول إلى نتائج متعمقة. والدراسة الراهنة ستعتمد على كل من: الإحصاء الوصفي، والإحصاء الاستنتاجي (التحليلي) معاً في تحليل بياناتها واستنتاج النتائج. بعد أن يتم عرض البيانات الإحصائية عن طريق العرض البياني، والعرض الجدولي. كما ستستخدم الدراسة الحالية أيضاً الأساليب الإحصائية الوصفية كالتوزيعات التكرارية، والنسبة المئوية، بالإضافة إلى ذلك سوف تستخدم الدراسة الأساليب الإحصائية التحليلية التي تخدم أهدافها في إطار العلاقة والدلالة لتأكد من مدى مصداقية فروضها.

3- اعتمدت الدراسات السابقة في بياناتها على مصادر أولية كالإحصائيات الرسمية والوثائق المختلفة، ووثائق مستقلة من منشورة في البحوث والرسائل العلمية، والكتب والدوريات المختلفة، ومصادر ميدانية باستخدام استبيانات للحصول على البيانات من جمهور وعينة الدراسة.

كما تباينت تعميماتها، وطرق تنفيذها بين الوصفية، والمقارنة والمسح الشامل، أو العينة بالأساليب الاحتمالية وغير الاحتمالية، بالطرق العشوائية، إن هذا التعدد في مصادر البيانات، والتباين في أساليب الحصول عليها، وطرق تنفيذ هذه الدراسات، والمميزات والعيوب تجعل من الاعتماد على أسلوب معين أو طريقة ما، أفضلية لها دون غيرها، مما تفيد هذه الدراسة الحالية في اختيار أنسب الأساليب والطرق المنهجية التي بإمكانها الوصول عن طريقها إلى نتائج أكثر شمولاً ودقة ومنطقية. وبالتالي تحقيق الأهداف التي تم تحديدها في الدراسة الحالية. فمن حيث مصادر البيانات، اعتمدت الدراسة الحالية على مختلف المصادر، الأولية منها والثانوية والميدانية، للحصول على بيانات من أكبر عدد من الأفراد، باستخدام استمارة الاستبيان من أجل الوصول إلى أهدافها المرسومة.

4- لقد تعددت أماكن إجراء الدراسات السابقة، وتباينت، واختلفت أزمنتها، وكذلك المجتمعات التي طبقت فيها هذه الدراسات والطبع فإن لكل مجتمع خصوصيته الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية، التي يختص بها عن غيره من المجتمعات الأخرى.

5- لقد تعددت المناهج التي اعتمدت عليها الدراسات السابقة، رغم اختلافها. فعلى سبيل المثال اعتمدت الدراسات السابقة على مناهج متنوعة، كالمنهج الوصفي، والكمي والتجريبي، ودراسة الحالة. كما أن بعض الدراسات اعتبرت المسح الاجتماعي من مناهج الدراسة، فالمسح الاجتماعي هو أسلوب من أساليب الدراسات الوصفية.

6- اعتمدت بعض الدراسات السابقة على عدة عينات من المهاجرين في بعض المناطق داخل الأراضي الليبية، عكس هذه الدراسة التي جمعت عينتها من عدة أقسام وإدارات ووزارة الخارجية الليبية.

7- إن معظم الدراسات السابقة تم جمع بياناتها من عينات من جنسيات أفريقية وغير ليبية ومن المهاجرين غير الشرعيين، أما الدراسة الحالية فتم جمع معلوماتها من موظفين ليبين يعملون في أقسام و

إدرات وزارة الخارجية الليبية.

8- اشتركت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في استخدام بعض الأساليب الإحصائية للإجابة على تساؤلات الدراسة وإثبات أو نفي الفرضيات، مثل التوزيع التكراري والنسب المئوية، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

9- بعض الدراسات السابقة ركزت على العامل الاقتصادي بصفته عاملاً رئيسياً من عوامل الطرد والجذب، وأهملت العامل السياسي، فالدوافع الاقتصادية سبب جوهرى يكمن وراء هجرة الأفارقة إلى ليبيا يليها في الترتيب الدوافع الاجتماعية، في حين تحتم الدراسة الحالية بتوضيح دور وأهمية العامل السياسي على العامل الرئيسي من عوامل الطرد والجذب.

ويتضح مما سبق أن هذه الدراسة امتداداً ومنابعة للجهود الطيبة والكبيرة التي تمثلت بوجود الدراسات السابقة المذكورة، وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في عدم وجود دراسات تربط بشكل مباشر بين ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل عام وبين آثار هذه الظاهرة على السياسة الخارجية الليبية بشكل خاص.